

[Arabic]

[الأصل: بالإنجليزية]

بيان المؤهلات

يتم تقديم هذا البيان عملاً بالفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/1/Res.7).

يستوفي السيد أندريس بارماس بالكامل المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار أعلاه: إنه يتحلى بالحياد والأخلاق الرفيعة والنزاهة، كما أنه أثبت كفاءته في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة.

يتمتع السيد بارماس بخبرة مهنية واسعة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة من حيث السياسة والممارسة.

خلال الأشهر الأولى من عمله كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، ساهم السيد بارماس بشكل نشط في أعمال المجلس ويشعر أن دوره كعضو في مجلس الإدارة مع تحليه بخلفية قانونية قوية كان مهماً لتحقيق نجاح ولاية الصندوق. يعمل السيد بارماس حالياً كنقطة محورية لمجلس الإدارة في قضية نتاغاندا، حيث من المقرر تقديم خطة التنفيذ لجرم الأضرار في أيلول/سبتمبر 2021. إنه يدعو إلى زيادة في مستوى الاحتراف في أعمال المجلس ليتمكن من تلبية التوقعات التي وضعتها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل أفضل. يقدم السيد بارماس خدماته إلى الصندوق الاستئماني بتشكيل موقف معقول فيما يتعلق بتوصيات تقرير استعراض الخبراء المستقلين بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا.

بصفته المدعي العام لإستونيا، إحدى مهامه الرئيسية تتمثل بالتعامل في معالجة القضايا المتعلقة بمسائل ضحايا الجرائم. إنه يقوم بتوجيه عملية وضع السياسات المتعلقة بمشاركة الضحايا في الإجراءات الجنائية وحصولهم على خدمات الإغاثة، والمساعدات المتاحة للضحايا وما إلى ذلك. ولتعزيز مصالح الضحايا، أبرم السيد بارماس اتفاقاً مع نقابة المحامين الإستونية نيابة عن مكتب المدعي العام في خريف 2020 لإشراك ضحايا الجرائم في مرحلة التحقيق الجنائي. وتم تعيين مدع عام متخصص في أمور الأحداث ومعاملة الضحايا في مكتب المدعي العام. كما أنه يصر على الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل أن يكون العمل أكثر جدوى في النهوض بحقوق الضحايا. ومن أجل الإدراك بمستوى خدمات مكتب المدعي العام وأي أوجه قصور محتملة، يتم باستمرار جمع وتقييم مدى رضا الضحايا عن الخدمات والمساعدات المتاحة لهم أثناء الإجراءات الجنائية. كما أن السيد بارماس يدعو إلى التواصل الفعال مع الضحايا. إنه يعمل على إيجاد طرق مبتكرة وفعالة للإطلاع على احتياجات ضحايا الجرائم بشكل أفضل. لهذا السبب وعلى سبيل المثال، يتم إدخال أساليب العدالة التصالحية في عمل مكتب المدعي العام تحت إشرافه. والسيد بارماس عضو في المجلس الإستوني للوقاية من الجرائم، الذي قام في السنوات الأخيرة بوضع مساعدة ضحايا الجرائم في صميم أعماله.

أثناء فترة تعيينه قاضياً في جدول الخدمة للدوائر المتخصصة في كوسوفو، شارك السيد بارماس بشكل ناشط في وضع الإطار التنظيمي والمعايير لمشاركة الضحايا في إجراءات الدوائر المتخصصة في كوسوفو. وفي الفترة من 2013 إلى 2014 عمل السيد

بارماس كمسؤول قانوني في محاكم كوسوفو كعضو في بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، حيث كان عليه، من بين مهام أخرى، العمل مع ممثلي ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والجرائم ضد الإنسانية في الإجراءات الجنائية الجارية.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن عمل السيد بارماس كمحاضر في القانون الجنائي بجامعة تارتو يستحق أيضاً تسليط الضوء عليه، حيث تعامل بالقضايا المتعلقة بمصالح الضحايا بشكل متعمق في تدريس دورات السياسة الجنائية والقانون الجنائي الدولي. وكمحاضر في العديد من الندوات والمؤتمرات، ساهم السيد بارماس بشكل كبير في زيادة الوعي بالقانون الدولي الإنساني بين القضاء الإستوني والجيش. وكان أيضاً عضواً في الوفد الإستوني في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عامي 2018 و 2019 على التوالي.

يشمل سجله الحافل أيضاً المشاركة في إصلاح قواعد مكافحة الاتجار بالبشر في قانون العقوبات الإستوني في عام 2012.

يتألف مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا من خمسة أعضاء فقط، ولكن مهامه متعددة الجوانب ألا وهي: توجيه أعمال الصندوق الاستئماني وتخصيص الموارد وتنسيق مشاريع المساعدة والإشراف عليها. ويقدم المجلس تقارير عن أعماله إلى جمعية الدول الأطراف. ومن المستحسن أيضاً أن يأخذ أعضاء المجلس على عاتقهم مهام تمثيلية وأن يساعدوا في جمع الأموال للصندوق الاستئماني. لهذا السبب عند القيام بتكوين عناصر مجلس الإدارة يجب على الأقل محاولة شمل مؤهلات متنوعة. السيد بارماس هو المرشح المؤهل لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني بسبب خبرته في القانون الجنائي والقانون الجنائي الدولي، ولكن أيضاً بسبب مهاراته الإدارية التي اكتسبها كمدعي عام في إستونيا وخبرة واسعة من العمل في بيئات دولية مختلفة.

لا توجد هناك أي إلتزامات أو ارتباطات التي من شأنها أن تسبب أي مساس بحياد السيد بارماس أو نزاهته كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. ومن بين أمور أخرى، ليس للسيد بارماس في الوقت الراهن أي إلتزام إلى أي منظمات قضائية دولية. توجب على السيد بارماس الاستقالة من جدول خدمة القضاة في الدوائر المتخصصة في كوسوفو بسبب تعيينه في منصب المدعي العام لإستونيا. ومع ذلك، فإن عمله كمدعي عام لا يمثل عائقاً رسمياً أو جوهرياً للعمل كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

واستناداً إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، يمكن أن يكون لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي كامل الثقة في الاستفادة من خبرة السيد أندريس بارماس ومعرفته في منصب عضو مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.